رقم الترميز الدولي / ISSN (P): 2710-2653
ISSN (E): 2960-253X /
رقم الايداع الوطني / 2375 / 2019

تاريخ استلام البحث ٧ / ٢ / ٢٠٢٥
تاريخ قبول البحث ٢٢/ ٦ / ٢٠٢٥
تاريخ النشر ٣٠ / ٩ / ٢٠٢٥

العقوبات الذكية وأثرها في صياغة القرار السياسي الخارجي: اليابان نموذجاً

Smart Sanctions and their impact on foreign policy decision-making: The case of Japan

م.د.علي غسان سامي

Dr. Ali Ghassan Sami

الجامعة العراقية/ قسم التسجيل وشؤون الطلبة العام

Al-Iraqia University/ Department of Registration & Students Affairs

ali.gh.sami@aliraqia.edu.iq

IRAQI Academic Scientific Journals

https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/229

الملخص

تُعد العقوبات الذكية أداة متطورة في السياسة الدولية تهدف إلى فرض الضغوط على الدول والكيانات المستهدفة دون التأثير السلبي على السكان المدنيين أو الإضرار بالعلاقات الاقتصادية الشاملة، إذ تُسلط هذه الدراسة الضوء على دور العقوبات الذكية في صياغة القرار السياسي الخارجي لليابان، حيث يتم تحليل مدى تأثيرها على توجهات السياسة الخارجية اليابانية من خلال دراسة حالات محددة، مثل العقوبات المفروضة على كوريا الشمالية وروسيا وإيران وسوريا ودول أخرى، كما تناقش الدراسة كيفية تفاعل اليابان مع أنظمة العقوبات الدولية، بما في ذلك التحديات التي تواجهها في الموازنة بين التزاماتها الدولية ومصالحها الاقتصادية. وتظهر النتائج أن العقوبات الذكية تمثل أداة مؤثرة لكنها ليست دائماً فعالة بذاتها، إذ تعتمد فعاليتها على عوامل مثل التنسيق الدولي، وردود الفعل الدبلوماسية، والقدرة على تنفيذ تدابير بديلة لتعويض الآثار السلبية. إذ توصي الدراسة بتعزيز التعاون بين الدول في تصميم وتنفيذ العقوبات الذكية لضمان تحقيق أهدافها دون إحداث أضرار جانبية غير مقصودة.

الكلمات المفتاحية: "العقوبات الذكية"، "السياسة الخارجية اليابانية"، "صنع القرار السياسي"، "العقوبات الاقتصادية".

Abstract

Smart sanctions have become an advanced tool in international politics, aiming to exert pressure on targeted states and entities without negatively impacting civilian populations or disrupting broader economic relations. This study examines the role of smart sanctions in shaping Japan's foreign policy decision-making, analyzing their impact through specific case studies, such as sanctions imposed on North Korea, Russia, Iran, Syria, and other State. Additionally, it explores Japan's engagement with international sanctions regimes, highlighting the challenges of balancing its global commitments with economic interests. The findings indicate that while smart sanctions can be effective, they are not always sufficient on their own; their success depends on factors such as international coordination, diplomatic responses, and the implementation of alternative measures to mitigate unintended consequences. The study recommends strengthening cooperation among nations in designing and enforcing smart sanctions to ensure their objectives are met without causing unintended harm.

Keywords: "Smart Sanctions", "Japanese Foreign Policy", "Political Decision-Making", "Economic Sanctions".

المقدمة

في ظل تعقيدات النظام الدولي وتزايد التحديات الامنية والاقتصادية، أضحت الدول تبحث عن أدوات أكثر دقة وتأثير على سلوك الاطراف الاخرى دون التورط في الصراعات المسلحة، إذ برزت العقوبات الذكية بوصفها واحدة من الادوات الحديثة، إذ تُركز على أستهداف الافراد أو المؤسسات أو القطاعات الحيوية بدقة، لتقليل التأثير السلبي على الشعوب والمجتمعات التي تقع تحت وطأة العقوبات التقليدية.

إذ تعكس العقوبات الذكية تغيراً جوهرياً في طبيعة السياسة الخارجية للدول الكبرى، إذ أصبحت تستخدم بوصفها اداة في تحقيق أهداف متعددة مثل ردع التهديدات الامنية، فرض الامتثال للقوانين الدولية، أو حتى التأثير على قرارات الدول المستهدفة، إذ تُعد اليابان واحدة من الدول التي تبنت هذا النهج بشكلٍ أستراتيجي؛ مما يعكس فهمها العميق لإهمية التوازن بين أستخدام القوة الناعمة والادوات القسرية في تحقيق مصالحها الوطنية.

إن دراسة اليابان بوصفها حالة تحليلية لتوظيف العقوبات الذكية في عملية صنع القرار السياسي الخارجي تُعتبر ذات أهمية لعدة أسباب، منها: مكانة اليابان في النظام الدولي، فضلاً عن كونها دولة مؤثرة اقتصادياً: مما يجعل سياستها الخارجية ذات تأثير واسع على الاقتصاد العالمي، وتُعد حليف استراتيجي رئيس للولايات المتحدة والدول الغربية، وهي تلعب دوراً رئيساً في التحالفات الأمنية والسياسية في منطقة الهندوباسيفيك، ناهيك عن ان سياستها الخارجية قائمة على السلام والتنمية، فاليابان تتبع دستوراً سلمياً منذُ الحرب العالمية الثانية يمنعها من استخدام القوة العسكرية بوصفها أداة للسياسة الخارجية؛ مما يجعلها تعتمد بشكل أكبر على الأدوات الدبلوماسية والاقتصادية، بما في ذلك العقوبات الذكية، فضلاً عن الخبرة اليابانية في توظيف العقوبات الذكية، إذ ان لدى اليابان سجل طويل في استخدام العقوبات الذكية، خاصة ضد البرنامج النووي والصاروخي لكوريا الشمالية، ناهيك عن عقوباتها مع روسيا بسبب مجموعة من القضايا أبرزها جزر الكوريل المتنازع عليها بين الطرفين والازمة الاوكرانية، بوصف كل ذلك وسيلة للضغط تستخدمها اليابان من دون اللجوء إلى القوة العسكرية.

إن هذه التحديات الجيوسياسية تجعل من اليابان نموذجاً مثالياً لدراسة كيفية استخدامها للعقوبات الذكية بوصفها إداة للتعامل مع هذه القضايا، لا سيما ان لليابان عضوية بارزة في المنظمات الدولية مثل منظمة التجارة العالمية (WTO) ومجموعة الدول السبع(G7) ، إذ ان سياستها الخارجية تُظهر كيف يمكن للدول استخدام العقوبات الذكية دون الإضرار بعلاقاتها التجارية الدولية؛ لذا إن التجربة اليابانية في العقوبات الذكية تساعد الدول الأخرى على فهم كيفية تصميم وتنفيذ عقوبات ذكية فعالة عبر الاعتماد على الوسائل غير العسكرية لحماية مصالح تلك الدول، فضلاً عن ان اليابان تُظهر التزاماً قوياً بالقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، ما يجعلها دراسة حالة مثالية لفهم كيف يمكن للعقوبات الذكية أن تتوافق مع الشرعية الدولية.

إذ ان اليابان بوصفها قوة أقتصادية عالمية تتمتع بدور بارز في النظام الدولي، تبنت العقوبات الذكية بوصفها جزء أساسي من أستراتيجيتها في السياسة الخارجية، مستفيدة من قدراتها الاقتصادية والتكنولوجية

المتقدمة، إذ تسعى اليابان إلى تحقيق أهدافها عبر وسائل الناعمة والقسرية، مع الحفاظ على التوازن بين مصالحها الاقتصادية وأستقرار علاقاتها الدبلوماسية.

أهمية البحث: تنطلق أهمية الدراسة عبر الخوض في كيفية الجمع بين السياسة الخارجية السلمية والاستخدام الفعّال للعقوبات الذكية، إذ إن النهج الفريد لليابان لا سيما دستورها (المادة ٩) يمنعها من خوض الحروب أو امتلاك جيش تقليدي، مما يجعلها تعتمد على أدوات غير عسكرية، مثل العقوبات الذكية، لتحقيق أهدافها الخارجية، فضلاً عن العقوبات الذكية تُعد أداة تتماشى مع التزامات اليابان الدولية، إذ تُركز على استهداف محدد بدلاً من الإضرار بالشعوب، وهو ما يعكس توجهها السلمي، ناهيك عن ان أهمية هذه الدراسة تستند على كيفية أستجابة اليابان للتهديدات الجيوسياسية والمؤثرة بشكل مباشر على امنها الاقليمي، والاهم من ذلك ان اليابان تحرص على تصميم عقوبات ذكية تضر بالجهات المستهدفة فقط دون التأثير على الاقتصاد الدولي أو الإقليمي، مما يجعلها نموذجاً لدراسة الأثر الاقتصادي للعقوبات، فضلاً عن ان اليابان تؤمن بقوة المؤسسات الدولية، مثل الأمم المتحدة، وتعمل دائماً ضمن إطار القانون الدولي؛ لذا أهمية الدراسة تظهر كيف يمكن لدولة أن توفق بين مصالحها الوطنية والالتزام بالقيم العالمية، مثل حقوق الإنسان وحفظ الأمن الدولي؛ لذلك ان دراسة حالة اليابان تقدم نظرة شاملة ودقيقة حول كيفية استخدام العقوبات الذكية بوصفها أداة سياسية فعالة في عالم متغير.

أشكالية البحث: إذ تنطلق أشكالية الدراسة في البحث عن مدى فاعلية العقوبات الذكية في تحقيق أهداف صانع القرار السياسي الخارجي في اليابان؟، إذ تتفرع من هذه الاشكالية التساؤلات الفرعية الآتية:-

- ما هو التحديد المفاهيمي للعقوبات الذكية؟
- ما طبيعة التوجة الياباني نحو تقنية الاستهداف في فرض العقوبات الذكية؟
- هل تؤدي تلك العقوبات إلى تغيير فعلي في سلوك الدول المستهدفة؟
- هل تعزز تلك العقوبات من موقف اليابان على الساحة الدولية؟

فرضية البحث: أرتكزت هذه الدراسة على أفتراض مفادهُ " إن العقوبات الذكية تُعد بوصفها أداة حديثة في السياسة الخارجية، إذ تسهم في تعزيز قدرة اليابان على تحقيق أهدافها السياسية والاستراتيجية على الصعيدين الاقليمي والدولي، عبر تطبيقها بشكلٍ متوازن بما يتماشى مع التزاماتها السلمية وقوانينها الدستورية، مع الحفاظ على مصالحها الاقتصادية وتجنب التصعيد العسكري".

منهجية البحث: أستند الباحث على عدة مناهج سعياً منه في الاحاطة بحيثيات الموضوع قيد الدراسة، يتمثل أولها في الاعتماد على المنهج التحليلي في تحليل ماهية العقوبات الذكية وأنواعها، فضلاً عن تحليل حالة الانتقال من العقوبات الشاملة إلى العقوبات الذكية، مع أعطاء مساحة لحالة التوجة الياباني نحو فرض تلك الانواع من العقوبات، ناهيك عن الاعتماد على المنهج التأريخي في بيان نشأة وتطور تلك العقوبات، كما تم

الاستناد على المنهج الوصفي في وصف الدور ودرجة التأثير لتلك العقوبات في تحقيق أهداف صانع القرار السياسي الخارجي لليابان.

هيكلية البحث: تنتظم هذه الدراسة في مبحثين، فضلاً عن المقدمة والخاتمة والاستنتاجات، إذ يُعالج المبحث الاول التحديد المفاهيمي للعقوبات الذكية، في حين يذهب المبحث الثاني في البحث عن التوجه الياباني نحو تقنية الاستهداف في فرض العقوبات الذكية.

المبحث الاول: التحديد المفاهيمي للعقوبات الذكية

إن تبني العقوبات الذكية لم يكن مجرد تطور تقني في أساليب العقوبات، بل هو تحول جوهري في الفلسفة السياسية لصناع القرار، إذ أصبحت الدول تستخدم هذه الأداة ليس فقط لمعاقبة المخالفين، ولكن أيضًا لإعادة تشكيل موازين القوى دون اللجوء إلى التدخل العسكري المباشر. فمنع القادة السياسيين مثلاً من الوصول إلى أرصدتهم في الخارج، أو تقييد وصول الشركات المرتبطة بالحكومات إلى الأسواق العالمية، بات يشكل ضغطاً فعالاً يمكن أن يغير من مواقف الدول المستهدفة بطريقة أكثر دقة واستدامة، لذا سيتم في هذا المبحث التطرق إلى التحديد المفاهيمي للعقوبات الذكية وفق ثلاث مطالب، يذهب المطلب الاول في معالجة تعريف العقوبات الدولية الذكية، أما الثاني يبحث في أنواع تلك العقوبات، في حين المطلب الثالث يتطرق إلى الانتقال من العقوبات الشاملة إلى العقوبات الذكية.

المطلب الاول: تعريف العقوبات الدولية الذكية

يُقصد بالعقوبات الذكية هي عقوبات محددة تستهدف مباشرةً الحكام من رؤساء ووزراء وقادة عسكريين دون المساس بالسكان المدنيين، إذ يتطلب فرض العقوبات الذكية قدراً هائلاً من المعرفة التفصيلية عن هذا البلد، والاشخاص المستهدفة، وتحديد هوية الاملاك والاموال التي يملكها أفراد النخبة الحاكمة المستهدفة، وتحديد الشركات والمؤسسات التابعة لهم أو لإحد أفراد عائلتهم[١]. ويُمكن ان تُعرف آيضاً بأنها تدابير غير عسكرية تفرضهما المنظمات الدولية أو الدول ضد عناصر محددة من الافراد والنخب الحاكمة والكيانات من غير الدول متى ثبت أنتهاكها لقواعد القانون الدولي ومساسهم للأمن والسلم الدوليين بنشاطاتهم وأفعالهم المختلفة لارغامهم أو الضغط عليهم لتعديل مسار سلوكهم وأحترام قواعد القانون الدولي[٢] ، إذ تكون أقل شدة على السكان الابرياء، وأكثر فاعلية على معاقبة المخالفين[٣].

ويذهب تعريف اخر في وصف العقوبات الذكية في انها تدابير تقييدية مصممة لممارسة الضغط على الافراد أو المنظمات أو قطاعات اقتصادية معينة مسؤولة عن سلوك غير مقبول، مثل أنتهاكات حقوق الانسان أو الارهاب أو خرق القانون الدولي، وعلى عكس العقوبات الشاملة التي قد يكون لها عواقب أنسانية وخيمة، إذ

تهدف العقوبات الذكية إلى ان تكون أكثر دقة وفعالية عبر أستهداف الاصول المالية للجهة المستهدفة، وفرض حظر السفر، أو تقييد التجارة في سلع وخدمات معينة(٤).

إذ تجدر الإشارة إلى انهُ يمكن التمييز بين نوعين من الذكاء في هذه النوعية من العقوبات الدولية: يذهب الاول والذي يُسمى **بالذكاء** الشخصي في القدرة على تحديد الاشخاص المستهدفين من العقوبة، وأصابتهم دون التأثير على غيرهم من الابرياء، في حين يُطلق على النوع الثاني **بالذكاء الموضوعي،** وهو أختيار موضوع العقوبة سواء في تحديد وتحجيم نوعية محددة من الصادرات، مثل حظر توريد الاسلحة للبلدان التي تنشب بها المنازعات الداخلية، وفي هذه الحالة تقلل العقوبة من قوة المنازعات وأمكانية تطورها، وقد تكون بحظر بعض المواد أو الخامات المحددة، مثل التي تستخدمها الدول في الانشطة النووية لإضعاف قدراتها على القيام بهذه الانشطة(٥).

كما يُلاحظ ان العقوبات الذكية تتضمن عقوبات انتقائية وأخرى مستهدفة، فالاولى تشمل القيود المفروضة على المنتجات أو تدفقات مالية معينة، ومن أهم أنواع العقوبات الانتقائية فرض حظر على الاسلحة. أما العقوبات الاخرى (العقوبات المستهدفة) فهي التي تركز على بعض الجماعات أو الافراد في البلد المستهدف، أي بعبارةٍ أخرى تهدف للتأثير المباشر على هذه الجماعات، ومن أمثلتها تجميد الاصول، وحظر سفر على أفراد معينين(٦).

لذا العقوبات الدولية الذكية وسيلة مفضلة حالياً للمجتمع الدولي في ضوء قواعد القانون الدولي الداعمة والراعية لحقوق الانسان، حفاظاً على أرواح ومصالح الابرياء الذين لم يقترفوا ذنباً، فهي عقوبات تفرض ضغوطاً قسرية على الافراد والكيانات المحددة، والتي تستهدف أنشطة أنتقائية، مع العمل على تخفيض الاثار والاعباء الاقتصادية والاجتماعية غير المقصودة على الفئات الضعيفة من السكان الابرياء(٧).

المطلب الثاني: أنواع العقوبات الدولية الذكية

للعقوبات الدولية الذكية أنواع متعددة تتجسد عبر مجموعة من التدابير، من بينها: تجميد أصول الاموال الخاصة بالحكومة وبأعضاء النظام الحاكم خارج الدولة المستهدفة، فضلاً عن تطبيق حظر تجاري على الاسلحة والسلع الكمالية غالية الثمن أو ما شابهها، وفرض عقوبات أو حظر سياسي بهدف تشويه سمعة الدولة المستهدفة، ناهيك عن فرض عزلة دبلوماسية، وتقليص الدور التمثيلي للدولة، فضلاً عن الحرمان من السفر إلى الخارج وتأشيرات الدخول والفرص التعليمية لإعضاء النظام وأسرهم، وفرض الحراسة عليهم، وكما في تفصيل الانواع الاتية(٨):-

النوع الاول: حظر السفر: يرجع الاساس المنطقي وراء فرض عقوبات مستهدفة على السفر، هو وضع عبء عدم الامتثال على النخب، إذ تهدف القيود المفروضة على السفر سواء أكانت فردية أم على رحلات الركاب التجارية إلى فرض الصعوبات على النخب في مجال العلاقات التجارية، والاتصالات الخارجية، والحصول

على الدعم والتعاطف من الاجانب. وبما ان السفر ضروري للقادة السياسيين ودوائرهم النخبوية لإجراء الاعمال التجارية، والحصول على الدعم الاجنبي وشراء الاسلحة، وبالتالي تتناسب عقوبات المنع من السفر تماماً ومفهوم العقوبات الذكية؛ لإنها تستهدف على وجه التحديد أفراد أو شركات معينة، وتتوافق مع معيار الحد من الاثار الانسانية غير المقصودة، إذ تلتزم الدول كافة بمنع دخول الاشخاص المدرجين في قوائم جزاءات الامم المتحدة إلى أراضيها، أو عبورهم لتلك الاراضي، ولا يعني حظر السفر ان تقوم الدولة بمنع مواطنيها من دخول أراضيها أو ان تطلب منهم مغادرتها.

ويقتضي حظر السفر فرض قيود على جميع الرحلات الجوية من وإلى البلد المستهدف، ويمكن ان تكون عبر فرض حظر على الطيران العام، أو فرض حظر على النقل العام، كما يقتضي أيضاً فرض قيود على سفر الافراد أو الجماعات أو الكيانات المستهدفة الذين هم أما جزء من النظام المستهدف أو داعمين لهُ، كحظر أي تأشيره، أو حتى فرض حظر على دخول البلد، الامر الذي قد لا يتسبب في اضرار اقتصادية سلبية كبيرة على معاقبة النظام، ولكن مغزاه النفسي والرمزي كبير.

ولا شك انهُ عندما يستهدف الجزاء النخب الحاكمة للنظام والداعمين لهم فإن هذا الجزاء سيكون ذكياً؛ لأنه يقيد حركاتهم طالما يتوقع ان تسافر هذه النخب إلى دول متعددة بحيث يكون تأثير حظر السفر عليهم ذو أثر كبير جداً لأنه يقيد نشاطهم غير المشروع ويمنع تفاقمه، كما ان السفر يكون ضرورياً للقادة والنخب السياسية والافراد الداعمين لهم سواء لإجراء الاعمال التجارية أو كسبهم الدعم الاجنبي أو عقد صفقات لشراء الاسلحة، أو ما شابه فيكون من الصعب نقل تأثير أو كلفة هذا الجزاء إلى الشعب. ويستثنى من تطبيق حظر السفر الحالات التي يكون فيها دخول الشخص إلى الدولة والخروج منها أو عبور أقليمها بهدف أستكمال أحد أجراءات التقاضي، أو في الحالات التي ترى فيها لجنة الجزاءات المنشأة من مجلس الامن ضرورة لذلك وهو ما يعني ضرورة قيام الدولة المعنية في اخطار لجنة جزاءات مجلس الامن بسبب الخروج أو الدخول أو العبور والحصول على موافقة مسبقة قبل السماح للشخص بالتحرك. وعلى ايه حال من الصعوبة بمكان ان نتخيل جزاءات منع السفر بصورة شاملة في الوقت الحاضر دون وجود أستثناءات لرحلات الطيران للإغاثة الانسانية[٩].

النوع الثاني: تجميد الاصول : يشتمل تجميد الاصول حرمان الافراد والمؤسسات والكيانات المدرجة أسمائهم في القائمة من وسائل دعم الارهاب، ويستهدف التجميد كفالة عدم اتاحة أي أموال أو أصول مالية أو موارد أقتصادية من أي نوع ماداموا خاضعين لتدابير الجزاءات أيماناً من مجلس الامن والدول الاعضاء في الامم المتحدة إن هؤلاء الاشخاص أو الكيانات سوف تعيد تدوير هذه الاموال لدعم الارهاب.

وان هدف هذا الجزاء ان تلتزم الدول كافة بتجميد الاموال وغيرها من الاصول المالية أو الموارد الاقتصادية التي تعود إلى الافراد أو الجماعات أو المؤسسات أو الكيانات المدرجة في قوائم جزاءات مجلس الامن، إذ تتمتع الدولة بصلاحيات واسعة في تحديد الاموال التي تُدرج داخل دائرة هذا الحظر، إذ لا يقتصر

الحظر على الاموال أو الاصول المرتبطة بإسم الشخص أو المؤسسة أو الكيان المدرج في قوائم العقوبات، وأنما يمتد الحظر إلى الاموال والاصول التي يتبين إن التصرف فيها يتم بناءً على توجيهات من الاشخاص المدرجين في القائمة أو بالنيابة عنهم، كما تلتزم الدول بعدم إتاحة هذه الاموال أو أي أصول مالية أو موارد أقتصادية لصالح هؤلاء الاشخاص بأي صورة من الصور عن طريق رعاياها أو أشخاص موجودين على أراضيها. إذ تتمثل بالاصول على أختلاف أنواعها سواء كانت المنقولة منها أو غير المنقولة، فعلية أم المحتملة، ملموسة أم غير الملموسة، فضلاً عن كل ما يمكن استخدامه على الاموال أو السلع أو الخدمات، مثل العقارات أو المعدات كالاثاث أو الاحجار الكريمة، والسلع الاساسية كالنفط والمعادن والاخشاب وبراءات الاختراع والعلامات التجارية وإستضافة مواقع شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) والخدمات المتصل بها[١٠].

النوع الثالث: حظر توريد الاسلحة: يُعد حظر توريد الاسلحة أحد أهم الاساليب التي تحقق أهداف الجزاءات الدولية الذكية أياً كان الهدف من هذه الجزاءات، وبشكل الخاص الجزاءات التي يتم تنفيذها ضد الجماعات الارهابية، وكذلك في الحالات التي تستخدم فيها الجزاءات الذكية لمواجهة المنازعات المسلحة الداخلية، إذ يتخذ الحظر على توريد الاسلحة شكلين، أحدهما شامل بموجبه يتم فرض قيود على الانتاج والعرض، والآخر يتخذ شكل أعتراض للأسلحة أو المواد أو الانشطة المتصلة بالاسلحة.

ويُعد الحظر على الاسلحة المستهدفة بأي حال من الاحوال هو فكرة جديدة في نطاق العقوبات الذكية بوصفها عقوبة انتقائية؛ لأنهُ يشمل معدات عسكرية فقط، والهدف من هذا الحظر هو انهُ يساعد على ثني القيادات العسكرية والسياسية عبر حرمانهم من الحصول على الاسلحة والمعدات ذات الصلة، في حين إبعاد السكان المدنيين عن اي حرمان اقتصادي، وبالتالي يسعى الحظر على الاسلحة في الحد من التدفق لتلك الاسلحة إلى مناطق الصراع العنيف.وبمقتضاه تلتزم الدول كافة بمنع ما قد يتم بصورة مباشرة أو غير مباشرة من توريد الاسلحة، وما يتصل بها من عتاد من شتى الانواع، بما في ذلك الاسلحة والذخائر، والمركبات والمعدات العسكرية، فضلاً عن قطع الغيار اللازمة لما سبق ذكره، أو بيعها أو نقلها وتقديم أي مشورة فنية أو مساعدة أو تدريب يتصل بالانشطة العسكرية من أراضيها أو على يد رعاياها إلى أي شخص أو مؤسسة أو جماعة من الوارد ذكرهم في قوائم جزاءات مجلس الامن[١١].

النوع الرابع: العقوبات الثقافية: من بين العقوبات المستحدثة والتي تُفرض بطريقة ذكية هي أستهداف النشاطات الثقافية للدولة المستهدفة ومنعها من المشاركة في المبادرات والندوات الثقافية الدولية التي تقيمها الدول[١٢].

المطلب الثالث: الانتقال من العقوبات الشاملة إلى العقوبات الذكية

لم يكن ظهور فكرة العقوبات الذكية سوى رد فعل على الاخفاقات التي شهدتها العقوبات الدولية التقليدية على عدة مستويات وفي أعقاب هذه المخاوف كانت هنالك جهود لتصميم معانٍ لن يكون لها تأثير أنساني مثل

ما خلفته العقوبات التقليدية من إنعكاسات سلبية على سكان البلد المستهدف من جهة وإنعكاسات سلبية على دول آخرى بسبب التزامها بتطبيق العقوبات من جهة اخرى، فضلاً عن فاعلية تلك العقوبات وجدواها لا سيما وانها لم تتمكن من تحقيق الهدف الذي فُرضت من أجله؛ لذا من هنا برزت فكرة العقوبات الذكية وبدأت بلورتها في سياق متناسق عبر عدد من المؤتمرات والمناقشات والجلسات الحوارية، والتي قامت برعايتها بعض الدول بالتنسيق مع الامم المتحدة[١٣].

إذ شهدت الساحة الدولية ثلاث مبادرات من جانب كل من الحكومة السويسرية ووزارة الخارجية الالمانية ووزارة الخارجية السويدية، إذ سميت الاولى بمبادرة انترلاكن والثانية بمبادرة بون_برلين أما الثالثة عُرفت بمبادرة استوكهولم، وتمت من هذه المبادرات توجية العقوبات بشكل يقلل من آثارها الانسانية إلى اقل حد ممكن ويضاعف من قوة تأثيرها، وتعتبر مبادرة الامين العام الاسبق للامم المتحدة (بطرس بطرس غالي) في عام ١٩٩٢ اول مبادرة نحو الانتقال من العقوبات الشاملة إلى العقوبات الذكية، وذلك حينما اصدر وثيقة بعنوان (إجندة من أجل السلام)، ونتيجة للتطورات الدولية الراهنة بعد تزايد دور الامم المتحدة في اعمال حفظ السلم والامن الدوليين، اصدر الامين العام ملحقاً من أجل السلام عام ١٩٩٥، إذ بينت تلك المواد الملحقة ضرورة تفادي السكان المدنيين آثار العقوبات الذكية وضرورة تفادي العقوبات الشاملة[١٤]، ومن أهم المبادرات الدولية التي سعت لتطوير العقوبات الذكية هي[١٥]:-

أولاً: مبادرة انترلاكن:- تُعد مبادرة انترلاكن أول المبادرات التي بذلت لتطوير وصقل نهج العقوبات المسهتدفة وزيادة فاعليتها، إذ جاءت بمبادرة من الحكومة السويسرية في مارس ١٩٩٨ وحتى عام ١٩٩٩، إذ عُقد المؤتمر من طرف الادارة الاتحادية السويسرية، على ان يكون الهدف من هذه الحلقات هو وضع وتدقيق المتطلبات المحددة في أنظمة العقوبات المالية، وتطوير خيارات جديدة تستهدف افراد أو كيانات في البلد المستهدف، إذ تمخض عن جهود المبادرة مؤتمرين الاول في مارس ١٩٩٨ والثاني في مارس ١٩٩٩، إذ إن من أهم انجازات مبادرة انترلاكن هي:-

١- وضع نص قانوني نموذجي لوضع قرارات مجلس الامن موضع التنفيذ.

٢- تقديم صيغة نموذجية لقرارات مجلس الامن التي تتضمن جزاءات مالية موجهة.

٣- التوجة نحو تجميد الاموال الخاصة لإعضاء الحكومة أو القادة أو أفراد الجيش ممن قاموا بإفعال غير مشروعة مخالفة لتوجهات القانون الدولي.

ثانياً: مبادرة بون_برلين:- إذ إن في عام ١٩٩٩ نظمت مبادرة بون_برلين بالتعاون مع الحكومة الالمانية والامانة العامة للامم المتحدة ومركز بون الدولي للتغيير في المانيا، إذ ركزت هذه العملية على الناحية الفنية أكثر من السياسية؛ نتيجة لطبيعة هذه العقوبات وتحديد الفئات المستهدفة بشكل حذر ودقيق، إذ تضمنت هذه المبادرة ثلاث صور وهي: منع السفر (المسؤولين والقادة من النخب السياسية)، القيود الواردة على حركة الملاحة، والعقوبات المتعلقة بحصر السلاح[١٦].

ثالثا: مبادرة استوكهولم:- جاءت مبادرة استوكهولم عبر مبادرة من وزارة الخارجية السويدية عام ٢٠٠٢ بالتعاون مع إدارة بحوث السلام والنزاعات في جامعة أوبسالا، إذ تطرقت إلى تنفيذ العقوبات الذكية، وجرى العمل بالمبادرة عبر ثلاث فرق عمل، إذ تم تقديم التقرير الخاص بالمبادرة في ٢٥ فبراير من عام ٢٠٠٣، إذ تضمن التقرير ثلاث اجزاء، ألاول يبحث في أختيار العقوبات المستهدفة بوصفه حل للحد من الاثار السلبية للعقوبات الشاملة، أما الجزء الثاني فهو أكد على ضرورة تعزيز دور الامم المتحدة، وأما الثالث يبحث في تقييم العقوبات بشكلٍ عام[١٧].

لذا يتضح مما سبق في إن العقوبات الاقتصادية الذكية هي مجموعة تدابير مُعدلة للعقوبات الاقتصادية التقليدية، إذ مس التعديل إستراتيجيات فرض العقوبة مع البقاء على اساسها القانوني وطابعها الاقتصادي، ومنهُ يتجلى الفرق بين العقوبات الاقتصادية التقليدية عن العقوبات الاقتصادية الذكية في الآتي[١٨]:-

- العقوبات الاقتصادية الذكية ذات طابع أستهدافي تُفرض على المسؤولين عن المخالفة وكل من لهم علاقة بهم بصفة مباشرة، على العكس من العقوبات الاقتصادية التقليدية التي أمتازت بالشمولية دون التمييز بين الحاكم والمحكوم.
- تمتاز العقوبات الذكية بالطابع الانتقائي عند فرضها على السلع والمنتجات بحيث يتم أختيار السلع ذات الاهمية لتسليط العقوبة عليها، خلافاً للنظام القديم للعقوبات الذي كان يفرض الحظر على جميع السلع والخدمات دون مراعاة الجانب الانساني.
- أحتوت العقوبات التقليدية على تدابير متنوعة (المقاطعة الاقتصادية، الحظر الاقتصادي، والحصار الاقتصادي)، في حين العقوبات الذكية تركز على الحظر بأشكال مختلفة بما فيها (حظر السفر، حظر السلاح، والحظر التجاري، فضلاً عن العقوبات المالية).
- العقوبات التقليدية لها آثار مباشرة على أقتصاد الدولة المستهدفة على عكس التدابير الاقتصادية الذكية، فمنها ما لها من أثر مباشر على الاقتصاد مثل (الحظر التجاري الانتقائي والعقوبات المالية)، ومنها ما تؤثر فيه بصفة غير مباشرة مثل حظر السلاح وحظر السفر[١٩].

في المبحث التالي، سيتم تسليط الضوء على دراسة التوجه الياباني نحو تقنية الاستهداف في فرض العقوبات الاقتصادية الذكية، لا سيما إن اليابان تمتاز بالطابع السلمي في سياساتها الخارجية، فضلاً عن التوازن بين الاستقلالية والتحالفات الدولية، ناهيك عن تأثيرها الاقتصادي الكبير على المستويين الاقليمي والدولي، والاهم من ذلك انها تمتلك احتكاراً جزئياً لبعض التقنيات والمواد المتقدمة[٢٠]؛ لذا فاليابان نموذج فريد لأنها تمزج بين الاقتصاد القوي، والدبلوماسية المرنة، والعقوبات الانتقائية الذكية؛ مما يجعلها دولة مثالية لدراسة

كيف يمكن للعقوبات الذكية أن تكون أداة فعالة في السياسة الخارجية دون اللجوء إلى القوة العسكرية أو العقوبات التقليدية الشاملة.

المبحث الثاني: التوجه الياباني نحو تقنية الاستهداف في فرض العقوبات الذكية

غالباً ما تستخدم اليابان العقوبات الذكية ضمن إطار سياستها الخارجية التي تركز في الحفاظ على الأمن الإقليمي، وتعزيز الاستقرار العالمي، ودعم حقوق الإنسان، ناهيك عن تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي. إذ إن اليابان لا تعمل بمفردها عند فرض العقوبات الذكية، بل تُنسق بشكل مستمر مع شركائها الدوليين، خاصةً مع الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الأوروبي؛ لتنسيق الإجراءات وتوسيع نطاق العقوبات، إذ إن التنسيق يساهم في ضمان فعالية العقوبات ويجعل من الصعب على الدول المستهدفة إيجاد طرق للتحايل على العقوبات، ناهيك عن ممارسة اليابان تأثيراً في المحافل الدولية، مثل الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية؛ للضغط على الدول المستهدفة لمراعاة المعايير الدولية؛ ما يعزز من فعالية العقوبات على المستوى الدولي، كما ان اليابان تعتمد على التعاون مع دول الاقليم مثل دول جنوب شرق آسيا (الآسيان)، فضلاً عن الهند وكوريا الجنوبية وأستراليا لضمان استقرار المنطقة. إذ إن العقوبات الذكية تُستخدم بوصفها أداة دبلوماسية في التعامل مع التحديات التي قد تنشأ من أنظمة غير ديمقراطية أو أنظمة تنتهك حقوق الإنسان، لذا سيتم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب، يذهب المطلب الاول في التطرق إلى الحالات التطبيقية للعقوبات الذكية اليابانية، في حين يعالج الثاني تقييم الاثار الانسانية السلبية الناجمة عن العقوبات الذكية، وأما المطلب الثالث يبحث في التحديات المستقبلية للعقوبات الذكية في السياسة الخارجية اليابانية.

المطلب الاول: الحالات التطبيقية للعقوبات الذكية اليابانية

تعطي الحالات التطبيقية صوراً عن كيف تستخدم اليابان العقوبات الذكية بوصفها أداة دبلوماسية، إذ توازن بين الضغط السياسي وحماية مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية، وكما في التفصيل الآتي:-

أولاً: العقوبات اليابانية ضد كوريا الشمالية

منذُ أن بدأت كوريا الشمالية في اختبار الأسلحة النووية والصواريخ الباليستية، فرضت اليابان سلسلة من العقوبات الذكية ضد الأفراد والكيانات الكورية الشمالية. إذ تم استهداف الشخصيات المتورطة في تطوير الأسلحة النووية والصواريخ، فضلاً عن الشركات والأفراد الذين يعملون في القطاع العسكري أو الصناعي في كوريا الشمالية، ناهيك عن ان العقوبات تضمنت تجميد الأصول، حظر السفر، وحظر التعاملات التجارية والمالية مع شخصيات محددة وأعضاء في الحكومة الكورية الشمالية، وحظر تصدير معدات التكنولوجيا المتقدمة التي يمكن استخدامها في تطوير الأسلحة النووية أو الصواريخ الباليستية[٢١]. كما أن اليابان شاركت في فرض قيود على تجارة المواد الاستراتيجية مثل المعادن النادرة كالذهب والالماس التي تُستخدم في تمويل برامج الأسلحة النووية[٢٢]. لذا تُشير التقديرات الرسمية اليابانية ان إجمالي عدد الأفراد والكيانات التي استهدفتها

اليابان بالعقوبات منذُ عام ٢٠٠٦ حتى نهاية عام ٢٠٢٤ بلغ أكثر من ٢٧٠ فرداً وكياناً، وذلك ضمن الحزمة التي تشمل تجميد الأصول وحظر السفر، كما ان اليابان فرضت حظراً على تصدير أكثر من ٤٠ نوعاً من السلع إلى كوريا الشمالية، بما في ذلك المواد ذات الاستخدام المزدوج التي يمكن استخدامها في الأغراض العسكرية[٢٣]، لكن على الرغم من العقوبات الشديدة، ظلت كوريا الشمالية مصرة على مواصلة برنامجها النووي[٢٤] ؛ مما يطرح تساؤلات حول أثر العقوبات الذكية في معالجة مثل هذه التحديات.

ثانياً: العقوبات اليابانية ضد روسيا الاتحادية

في أعقاب الأزمة الأوكرانية[*]عام ٢٠١٤ وضم روسيا لشبه جزيرة القرم، فرضت اليابان عقوبات على العديد من المسؤولين الروس والشركات المتورطة في هذا النزاع، إذ كان هدف اليابان من هذه العقوبات هو الضغط على روسيا للامتثال للقوانين الدولية المتعلقة بالسيادة الوطنية. إذ شملت العقوبات حظر تصدير التكنولوجيا المتقدمة التي يمكن استخدامها في الصناعة العسكرية الروسية، وكذلك المعدات المستخدمة في صناعة النفط والغاز، لذا ان عدد الأفراد المستهدفين بعد ضم شبه جزيرة القرم في عام ٢٠١٤ بلغ أكثر من ١٥٠ فرد روسي، هذه العقوبات تشمل تجميد الأصول وحظر السفر، ناهيك عن العقوبات لعام ٢٠٢٢ ضد روسيا بسبب حرب الاخيرة مع الجانب الأوكراني فبعد الحرب تلك في فبراير من عام ٢٠٢٢، فرضت اليابان حزمة عقوبات إضافية شملت تجميد أصول نحو ٨٠ فرداً وكياناً روسياً، بالإضافة إلى حظر تصدير معدات تقنية عالية مثل الرقاقات الإلكترونية وأنظمة الاتصالات إلى روسيا، كما انه تم حظر استيراد النفط وذلك في إطار التعاون مع الاتحاد الأوروبي، إذ فرضت اليابان حظراً تدريجياً على استيراد النفط الروسي، إضافة إلى تقليص الواردات من المعادن (البلاتين والتيانيوم) اللذين يتمتعان بأهمية أستراتيجية في الصناعات التكنولوجية المتقدمة؛ مما أثر بشكل كبير على بعض الشركات التي كانت تعتمد على هذه المعادن [٢٥]. لكن على الرغم من تلك العقوبات، لم تغير روسيا من سياساتها في القرم أو في أوكرانيا، لكن العقوبات كانت تشير إلى موقف اليابان الواضح بشأن انتهاك القوانين الدولية[٢٦].

ثالثاً: العقوبات اليابانية ضد إيران

اليابان كانت قد فرضت عقوبات على إيران، خاصةً في المدة التي سبقت الاتفاق النووي (٢٠١٥)[*]وذلك بسبب البرنامج النووي الإيراني الذي يُعد تهديداً للأمن الإقليمي والدولي، إذ إن العقوبات كانت موجهة ضد الأفراد الذين لهم علاقة مباشرة بالبرنامج النووي الإيراني، وكذلك ضد بعض الشركات التي تساهم في تصنيع وتطوير التقنيات المستخدمة في هذا البرنامج، فمنذُ عام ٢٠١٢، فرضت اليابان تجميد أصول أكثر من ٤٠ فرداً وكياناً إيرانياً من بينهم أفراد مرتبطون بالحكومة الإيرانية وقطاع الطاقة[٢٧]. لكن رغم فرض العقوبات، تسعى اليابان للحفاظ على روابط اقتصادية ودبلوماسية مع الجانب الايراني، إذ استمرت اليابان في التفاعل الاقتصادي مع إيران قبل وبعد الاتفاق النووي، مما يعكس النهج المتوازن في سياسة اليابان الخارجية[٢٨].

رابعاً: العقوبات اليابانية ضد سوريا

إذ فرضت اليابان عقوبات على عشرات الأفراد والكيانات السورية منذُ بداية الصراع السوري في العام ٢٠١١ بسبب تورطهم في القمع الداخلي والانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان. شملت العقوبات تجميد الأصول وحظر السفر، فضلاً عن حظر تصدير المعدات العسكرية والتكنولوجيا والتي يمكن استخدامها في تعميق الصراع أو القمع الداخلي[٢٩]، إذ باتت قائمة العقوبات اليابانية على النظام السوري تضم أكثر من ٥٩ شخصية و٣٥ منظمة، وكما جمدت طوكيو منذ سبتمبر/أيلول ٢٠١١ أرصدة الرئيس السوري السابق بشار الأسد وقادة عسكريين أساسيين في نظامه بالتوازي مع العقوبات التي فرضتها السلطات الأوروبية والأميركية. ومنذ يوليو/تموز، منعت اليابان الرحلات الجوية من سوريا وإليها، وتأتي هذه التدابير اليابانية الجديدة قبل ثلاثة أيام على اجتماع "مجموعة العمل الدولي لأصدقاء الشعب السوري حول العقوبات" الذي يعقد في طوكيو وللمرة الأولى في قارة آسيا، وهذا الاجتماع الخامس من نوعه، يضم مسؤولين رفيعي المستوى من بلدان عربية وغربية أعضاء في مجموعة "أصدقاء الشعب السوري" التي تدعم المعارضة في وجه الأسد[٣٠].

خامساً: العقوبات اليابانية ضد دول أخرى

إذ فرضت اليابان عقوبات جزئية على دول أخرى في حالات معينة مثل فنزويلا و زيمبابوي، والسودان بسبب القمع السياسي والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي تشهدها تلك الدول[٣١].

المطلب الثاني: تقييم الاثار الانسانية السلبية الناجمة عن العقوبات الذكية

تستخدم اليابان العقوبات الذكية بوصفها أداة للضغط السياسي والدبلوماسي، مع التركيز على استهداف الأفراد والكيانات بدلاً من الاقتصادات بأكملها؛ وذلك لتجنب التأثيرات السلبية الواسعة على المدنيين. ومع ذلك، فإن لهذه العقوبات آثاراً إنسانية غير مباشرة، قد تكون ناجحة في تحقيق أهدافها السياسية لكنها تظل إشكالية من الناحية الإنسانية؛ لذا يمكن تحليل هذه الآثار وفق الأبعاد التالية[٣٢]:

أولاً: التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية

١- **الإضرار بالقطاعات الحيوية:** رغم أن العقوبات الذكية تركز على أفراد أو شركات محددة، إلا ان القطاعات المرتبطة بهذه الكيانات قد تتأثر بشكل غير مباشر، مما يؤدي إلى: فقدان الوظائف خاصة في القطاعات التي تعتمد على التمويلات الأجنبية أو التكنولوجيا اليابانية، فضلاً عن تراجع الإنتاجية الاقتصادية بسبب انقطاع الإمدادات أو القيود على الاستثمار، وارتفاع أسعار بعض السلع والخدمات نتيجة اضطراب سلاسل التوريد.

٢- **تراجع الخدمات الأساسية:** إذ استهدفت العقوبات قطاعات مثل المصارف أو الطاقة أو التكنولوجيا، فقد يؤدي ذلك إلى صعوبات في تقديم الخدمات الصحية والتعليمية، ناهيك عن ان فرض العقوبات على الأفراد

المؤثرين قد تؤثر على المشاريع التنموية، مثل البُنى التحتية والخدمات العامة، بسبب نقص التمويل أو قيود الاستيراد.

ثانياً: التأثير على الفئات الضعيفة

١- **العمال وأصحاب الدخل المحدود:** إذ يشتمل على العمال الذين يعتمدون على الشركات أو الكيانات المستهدفة، فقد يفقدون وظائفهم أو تنخفض أجورهم، كما ان غياب الاستثمارات أو المشاريع التنموية قد يحد من فرص تحسين الظروف المعيشية.

النساء والأطفال: إذ غالباً ما تكون النساء أكثر عُرضة للبطالة عند تأثر القطاعات الخدمية والتجارية بالعقوبات، فالأطفال قد يتأثرون بسبب تراجع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية إذا أثرت العقوبات على مصادر التمويل أو الإمدادات(٣٣).

ثالثاً: التأثير السياسي والدبلوماسي

١- **تصاعد النزعات القومية:** إذ قد تؤدي العقوبات إلى تعزيز الخطاب القومي داخل الدول المستهدفة؛ مما يجعلها أكثر عدوانية تجاه اليابان وحلفائها، وقد تستخدم الحكومات المستهدفة العقوبات بوصفها ذريعة لتعزيز قبضتها الأمنية وقمع المعارضة الداخلية.

٢- **إضعاف الدبلوماسية:** إذ قد تدفع العقوبات الدول المستهدفة إلى التحالف مع قوى أخرى (مثل الصين أو روسيا) لمواجهة الضغوط اليابانية؛ مما يقلل من تأثير العقوبات، ففي بعض الحالات، قد تؤدي العقوبات إلى نتائج عكسية، حيث يتحد الشعب مع النظام السياسي ضد "العدو الخارجي".

رابعاً: التأثير النفسي والإنساني

١- **زيادة الضغوط النفسية:** فمع زيادتها تؤدي القيود المفروضة على الأفراد والشركات إلى ضغوط نفسية هائلة، خاصة لأولئك الذين يتعرضون لتجميد الأصول أو القيود على السفر، ناهيك عن القلق المستمر بشأن العقوبات الاقتصادية قد يؤدي إلى مشاعر الإحباط واليأس بين السكان، مما يؤثر على الصحة النفسية العامة.

٢- **الهجرة واللجوء:** ففي بعض الحالات، قد تؤدي العقوبات الاقتصادية الذكية إلى تفاقم الأوضاع المعيشية، مما يدفع بعض الأفراد إلى الهجرة أو اللجوء إلى دول أخرى بحثًا عن فرص أفضل(٣٤).

لذا على الرغم من أن العقوبات الذكية تعتبر وسيلة أقل ضرراً مقارنةً بالعقوبات الاقتصادية الشاملة، إلا أن تأثيراتها غير المباشرة على الفئات المستضعفة والاقتصاد والسياسة قد تكون واسعة النطاق. لذا تسعى اليابان عند فرض العقوبات على دولة ما مراعاة الحالات الانسانية وذلك عبر الخطوات الاتية(٣٥):-

- تقييم التأثيرات الإنسانية المحتملة قبل فرض العقوبات، بحيث لا تؤدي إلى تدهور ظروف المدنيين.
- استخدام آليات رقابة تضمن أن العقوبات لا تؤدي إلى نقص في المواد الأساسية أو انتهاكات لحقوق الإنسان.

- تعزيز الحلول الدبلوماسية بالتوازي مع العقوبات، لضمان عدم تحولها إلى أداة تضر بالعلاقات الدولية على المدى الطويل.

بهذه الخطوات يرى الباحث انهُ من الممكن تحقيق الأهداف السياسية المرجوة من العقوبات دون التسبب في أضرار إنسانية واسعة، وهو ما يتطلب استراتيجيات أكثر مرونة وحذراً في تطبيقها.

المطلب الثالث: التحديات المستقبلية للعقوبات الذكية في السياسة الخارجية اليابانية

تُعد العقوبات الذكية من الأدوات المهمة التي يلجأ اليها صانع القرار السياسي الخارجي في اليابان لمعاقبة الجهات التي تنتهك القوانين الدولية أو تُشكل تهديداً للأمن والاستقرار، ومع ذلك تواجه اليابان مجموعة من التحديات عند تطبيق هذه العقوبات، والتي يمكن تحليلها بالتفصيل على النحو الآتي[٣٦]:-

١- **تزايد القدرة على التحايل:** إذ مع تقدم التقنيات المالية والرقمية، أصبحت الدول المستهدفة أكثر قدرة في التحايل على العقوبات. إذ يمكن للأنظمة الاستبدادية أو الدول المعرضة للعقوبات الذكية اللجوء إلى شبكات مالية غير رسمية أو إعادة توجيه التجارة عبر دول أخرى (طرف ثالث)، ففي عصر العولمة والابتكارات التقنية، تستخدم بعض الدول تقنيات مثل البلوك تشين [*] والعملات المشفرة لتجاوز القيود المفروضة عليها. إذ من الممكن أن تواجه اليابان تحديات في تطبيق العقوبات الذكية على كيانات تعمل في بيئات رقمية، كما في حالة استخدام إيران وكوريا الشمالية للعملات الرقمية للتهرب من العقوبات، إذ مع تطور أسواق العملات المشفرة قد تصبح تلك العملات بمثابة أداة لتمويل الأنشطة غير المشروعة أو التهرب من العقوبات، لذا ستكون اليابان بحاجة إلى تطوير أنظمة قادرة على مراقبة هذه الأسواق الرقمية بشكل أكثر دقة وفعالية.

٢- **الضغوط السياسية الداخلية:** هناك ضغوط داخلية قد تؤثر على قدرة اليابان في تنفيذ العقوبات الذكية، لا سيما إذا كانت العقوبات تضر بمصالح قطاعات معينة من الاقتصاد الياباني. إذ قد تتعرض الحكومة اليابانية لضغوط من قطاع الأعمال أو الجماعات الاقتصادية التي قد تكون لها مصالح في البلدان المستهدفة، مثل قطاع الطاقة أو الصناعات التكنولوجية؛ لذا من الممكن أن تؤدي هذه الضغوط إلى تغييرات في السياسة اليابانية أو في وتيرة تطبيق العقوبات، وهو ما قد يؤثر على فاعلية العقوبات[٣٧]

٣- **التحديات الدبلوماسية:** في بعض الحالات، قد تؤدي العقوبات الذكية إلى توتر العلاقات بين اليابان وبعض الدول الحليفة أو الشريكة في التجارة. على سبيل المثال، قد يكون لدى بعض الدول حوافز اقتصادية قوية للتعاون مع الدول المستهدفة بالعقوبات، مما يجعل التنسيق الدولي أكثر صعوبة، إذ إن العلاقات مع الدول الكبرى مثل الصين وروسيا قد تتأثر بالعقوبات اليابانية، خاصةً إذا كانت هذه الدول ترى العقوبات على أنها جزء من استراتيجية أوسع للضغط على مصالحها الجيوسياسية، وبما ان اليابان تعتمد على التجارة الخارجية

والاستثمارات في الدول التي قد تستهدفها العقوبات لا سيما الصين وروسيا، لذا فرض العقوبات على هذه الدول قد يؤدي إلى ردود فعل اقتصادية، مثل فرض عقوبات مضادة أو تقييد الصادرات والواردات، مما قد يؤثر سلباً على الشركات اليابانية(٣٨).

٤- **اثار عكسية:** العقوبات قد تؤدي أيضاً إلى ردود فعل عكسية، إذ يمكن لبعض الأنظمة أن تستخدم العقوبات بوصفها وسيلة لتعزيز شرعيتها الداخلية من خلال تصوير نفسها كضحية للضغوط الغربية أو الدولية(٣٩).

٥- **الاختلافات في الأجندات السياسية بين الحلفاء:** إذ تُنسق اليابان عقوباتها عادة مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، لكن قد تختلف الأولويات السياسية لكل طرف، على سبيل المثال قد يكون للولايات المتحدة نهج أكثر تشدداً تجاه الصين، في حين تحاول اليابان تجنب تصعيد التوترات بسبب العلاقات التجارية القوية مع الجانب الصيني(٤٠).

٦- **القيود الدستورية والقانونية في اليابان:** إذ ان الدستور الياباني يفرض قيوداً على استخدام الأدوات القسرية في السياسة الخارجية؛ مما قد يجعل تنفيذ بعض العقوبات أكثر تعقيداً، حيث يحتاج صانعوا القرار إلى دعم تشريعي من البرلمان؛ مما قد يؤدي إلى تأخير فرض العقوبات أو الحد من نطاقها(٤١).

٧- **إمكانية الطعن في العقوبات دولياً:** قد تلجأ الدول المستهدفة إلى رفع قضايا أمام الهيئات الدولية، مثل منظمة التجارة العالمية، بحجة أن العقوبات تؤثر على التجارة الحرة، إذ تستخدم الدول المستهدفة الأدوات الدبلوماسية للتأثير على الدول الأخرى ومنعها من التعاون مع العقوبات اليابانية(٤٢).

لذا من أجل مواجهة هذه التحديات، تحتاج اليابان إلى استراتيجية متوازنة تأخذ في الاعتبار:تنويع العلاقات الاقتصادية لتقليل الاعتماد على الدول المستهدفة بالعقوبات، فضلاً عن تعزيز التنسيق مع الحلفاء مع الحفاظ على استقلالية القرار السياسي الياباني(٤٣)، ناهيك عن مواكبة التطورات التكنولوجية لضمان تنفيذ العقوبات بفعالية، ومراجعة الأطر القانونية والدبلوماسية لضمان توافق العقوبات مع القوانين الدولية، والاهم من ذلك تقييم التأثيرات الإنسانية لضمان عدم الإضرار بالسكان المدنيين، بهذه الطريقة يمكن لليابان توظيف العقوبات الذكية بوصفها أداة فعالة في سياستها الخارجية مع تقليل المخاطر والتحديات المرتبطة بها(٤٤).

ويمكن لليابان كذلك أن تستخدم الأدوات التكنولوجية المتقدمة، مثل الذكاء الاصطناعي؛ لتحسين فعالية العقوبات الذكية. إذ من الممكن استخدام هذه التقنيات لمتابعة الأنشطة الاقتصادية المشبوهة ومراقبة تدفق الأموال عبر الحدود، فمع تغير الديناميكيات العالمية، قد تجد اليابان فرصاً جديدة لاستخدام العقوبات الذكية في سياقات تتعلق بالأمن السيبراني أو الاقتصاد الرقمي. إذ إن تزايد الهجمات السيبرانية من دول مثل الصين وكوريا الشمالية يجعل من الضروري تعزيز القدرة على فرض عقوبات مستهدفة على الكيانات أو الأفراد المسؤولين عن

تهديد الأمن السيبراني. فالعقوبات الذكية يمكن أن تركز على استهداف البُنية التحتية الرقمية، مثل تعطيل شبكات الهجوم السيبراني أو تجميد الأصول الرقمية، وهو ما قد يساعد في مواجهة التهديدات المستقبلية[٤٥].

الخاتمة والاستنتاجات

يشكل هذا البحث محاولة لفهم الكيفية في توظيف العقوبات الذكية لعملية صنع القرار السياسي الخارجي لليابان، مستعرضاً آليات توظيف هذه الأداة الفعالة في سياق دولي معقد ومليء بالتحديات. عبر التحليل النظري والتطبيقي، إذ أظهرت الدراسة كيف استطاعت اليابان رغم قيود دستورها السلمي أن تكون لاعباً بارزاً على الساحة الدولية باستخدام العقوبات الذكية بوصفها وسيلة استراتيجية لتحقيق أهدافها السياسية والأمنية، إذ تظهر أهمية العقوبات الذكية في قدرتها على التوفيق بين تحقيق المصالح الوطنية للدول والالتزام بالشرعية الدولية؛ مما يجعلها أداة مثالية للدول التي تسعى إلى تجنب الصراعات العسكرية، ولا شك ان اليابان قدمت نموذجاً متوازناً لهذه السياسة، إذ تمكنت من تحقيق أهدافها دون تعريض علاقاتها الدولية أو اقتصادها الداخلي للتهديد، لهذا وفي ضوء ما سبق تم التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات:-

١- أظهرت الدراسة أن العقوبات الذكية تمثل تطوراً نوعياً مقارنةً بالعقوبات التقليدية، نظراً لقدرتها على استهداف الجهات الفاعلة المسؤولة عن الأزمات مع تجنب التأثير السلبي الواسع على المجتمعات.
٢- تمكنت اليابان من الاعتماد على العقوبات الذكية بوصفها جزء أساسي من استراتيجيتها الخارجية، لا سيما في التعامل مع قضايا مثل البرنامج النووي لكوريا الشمالية؛ مما يعكس وعياً بأهمية هذه الأداة بوصفها بديل للسياسات العسكرية.
٣- قدمت اليابان نموذجاً مبتكراً في كيفية استخدام العقوبات الذكية لتعزيز أمنها القومي، دون المساس بدستورها السلمي أو مبادئها الدبلوماسية القائمة على الحوار والتنمية.
٤- إن نجاح العقوبات الذكية يعتمد بشكل كبير على التعاون مع الحلفاء الدوليين والمؤسسات العالمية. إذ ساهمت اليابان بفعالية في صياغة وتنفيذ عقوبات بالتنسيق مع دول مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي؛ مما عزز من فاعليتها.
٥- ان العقوبات الذكية ليست خالية من التحديات؛ فهناك مخاطر تتعلق بتجنب العقوبات أو تأثيرها غير المتوقع على الاقتصادات الإقليمية، فضلاً عن التوترات مع القوى الكبرى، مثل الصين وروسيا، والتي تُشكل تحدياً إضافياً يستدعي الحذر في تصميم وتطبيق هذه العقوبات.
٦- ان العقوبات الذكية ليست مجرد أداة لحل الأزمات الفورية، بل تساهم في تشكيل أنماط جديدة من العلاقات الدولية القائمة على المسؤولية المشتركة والضغط المحدد .

الهوامش

(١) سعد السعيدي وعادي سليمان العبيدي، دور العقوبات الذكية في تحقيق أهداف السياسة الخارجية للولايات المتحدة (دراسة في العقوبات الاقتصادية)، مجلة حمورابي للدراسات، بغداد، العدد ٤٨، ٢٠٢٣، ص ص١١-١٣.

(2)Sorpong Peou, Why Smart Sanctions Still cause human insecurity, Asian journal of Peace building, Seoul National University, Vol.7, No.2, 2019, p266.

(٣)إبراهيم الشحات لطفي عبد الله، مدى فاعلية العقوبات الدولية الذكية في الحقاظ على السلم والامن الدوليين، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، جامعة المنصورة، كلية الحقوق، العدد ٨٥، ٢٠٢٣، ص ص٥٠٨-٥٠٩.

(4) Daniel W. Drezner, Sanctions Sometimes smart: Targeted Sanctions in theory and practice, international Studies Association, USA, Tufts University, 2011, pp102-104.

(٥) قردوح رضا، العقوبات الذكية: مدى أعتبارها بديلاً للعقوبات الاقتصادية التقليدية في علاقتها بحقوق الانسان، رسالة ماجستير، الجزائر، جامعة لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ٢٠١١، ص٥٩.

(٦)شبيان نصيرة، العقوبات الذكية: بديل للعقوبات الاقتصادية الدولية، مجلة الاجتهاد القضائي، جامعة عبد الحميد بن باديس-مستغانم (الجزائر)، العدد ١٧، ٢٠١٨، ص ٢٧٧.

(7) Arne Tostensen & Beate Bull, Are Smart Sanctions Feasible?, World Politics, USA, 2002, pp379-380.

(٨) شبيان نصيرة، مصدر سبق ذكره، ص ص ٢٧٥-٢٧٦.

(9) Baqer Musa Saeed, Smart International Sanctions, International journal of criminal justice Science, UK, 2024, p179.

(١٠)محمد نور البصراتي، إستراتيجية العقوبات الدولية وإنعكاساتها على سياسات الدول (العراق_ أيران _ روسيا) نموذجاً، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مصر، جامعة بني سويف، المجلد ٢٣، العدد ٣، ٢٠٢٢، ص١٦٤.

(١١)شبيان نصيرة، مصدر سبق ذكره، ص٢٧٤.

(١٢) سعد السعيدي وعادي سليمان العبيدي، مصدر سبق ذكره، ص١٩.

(١٣) قردوح رضا، مصدر سبق ذكره، ص ص٤٨-٤٩.

(١٤)شبيان نصيرة، مصدر سبق ذكره، ص٢٧٠.

(١٥)إبراهيم الشحات لطفي عبد الله، مصدر سبق ذكره، ص ص٥٢٤- ٥٢٦.

(16) Baqer Musa Saeed, Op.cit, p181.

(١٧) قردوح رضا، مصدر سبق ذكره، ص ص٥٦-٥٧.

(١٨) مصطفى أحمد، الاثار الاقتصادية والاجتماعية للعقوبات الاقتصادية، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، مصر، العدد ٦٦، ٢٠١٨، ص ص٢٨٦-٢٨٧.

(19) Baqer Musa Saeed, Op.cit, p178.

(٢٠) ممدوح عبد المنعم، تركيا والبحث عن الذات، مصر، مركز الاهرام للنشر والترجمة والتوزيع، ٢٠١٢، ص١١٨.

(21) Diplomatic bluebook, Japan, Ministry of foreign affairs, 2024, pp58-59.

(22) Diplomatic bluebook, Japan, Ministry of foreign affairs, 2023, p60.

(23) Diplomatic bluebook, Japan, Ministry of foreign affairs, 2024, Op.cit, pp57-63.

(24) Tricia Fisher and Daniel White, Implementing UN Sanctions on Democratic People's Republic of Korea, ODUMUNC 2025 Issue Brief, Security Council, USA, Old dominion University, 2025, p8.

(*) الازمة الاوكرانية: في أوائل العام ٢٠١٤ أصبحت شبه جزيرة القرم محور أخطر أزمة بين الشرق والغرب منذُ الحرب الباردة، وذلك بعد الاطاحة بالرئيس الاوكراني المنتخب والموالي لروسيا فيكتور يانوكوفيتش بإحتجاجات شابها العنف في العاصمة الاوكرانية كييف، وعلى أثر ذلك أستغلت روسيا الوضع المضطرب في أوكرانيا وعملت على ضم شبه جزيرة القرم، والتي يقطنها غالبية سكان من ذوي أصول روسية، إذ تم إجراء أستفتاء عام في شبه جزيرة القرم برعاية روسية، إذ صوت سكانها للإنضمام إلى روسيا الاتحادية، في حين عدت كل من أوكرانيا والدول الغربية عموماً بأنهُ أستفتاء غير شرعي، إذ فرضت مجموعة الدول الصناعية المعروفة بـ(G7) بما فيها اليابان عقوبات على روسيا الاتحادية، للمزيد يُنظر: Yoko Hirso, Japan–Russia Relations: Toward a peace Treaty and beyond, Japan's Global Diplomacy (View from the next Generations), Edited by: Yukitatsumi, Washington, Stimson Center, 2015, pp59–61.

(٢٥)Kazuho Nakajima & Others, Have there been any significant changes or developments impacting your jurisdiction's sanctions regime over the past 12 months?, Sanctions 2024, Fifth edition, The International Comparative Legal Guide, Japan, 2024, pp96–99.

(٢٦) Diplomatic bluebook, Japan, Ministry of foreign affairs, 2023, Op.cit, p154.

(*) الاتفاق النووي الإيراني لعام ٢٠١٥، المعروف رسمياً بإسم خطة العمل الشاملة المشتركة (JCPOA)، هو اتفاق تاريخي تم التوصل إليه بين إيران ومجموعة ٥+١ (الولايات المتحدة، المملكة المتحدة، فرنسا، روسيا، الصين، وألمانيا) في ١٤ يوليو ٢٠١٥، إذ يهدف الاتفاق إلى الحد من قدرة إيران على تطوير سلاح نووي مقابل رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها، لكن بعد فوز دونالد ترامب بالرئاسة الأمريكية (الولاية الاولى) لعام ٢٠١٦، انسحبت الولايات المتحدة رسمياً من الاتفاق النووي الإيراني (JCPOA) وذلك في ٨ مايو ٢٠١٨، وفرضت عقوبات صارمة على إيران ضمن ما عُرف بسياسة "الضغط الأقصى"، للمزيد يُنظر الى: علاء رزاك فاضل نجار، سياسة الاتحاد الاوروبي تجاه تطورات الملف النووي الايراني ٢٠١٥–٢٠١٩، مجلة مدارات أيرانية، برلين، المجلد ٣، العدد ١٠، ٢٠٢٠، ص ص١٩٠–٢١٥.

(27) Sayuri Umeda, Japan: Sanctions on Iran, North Korea, and Syria, The Law Library of Congress, USA, 2013, pp1–4.

(28) Diplomatic bluebook, Japan, Ministry of foreign affairs, 2024, Op.cit, pp166–167.

(29) Carmen–Cristina Cîrlig, Time to lift the international sanctions on Syria?, EPRS | European Parliamentary Research Service, European Union , 2025, pp5–6.

(30) Ministry of foreign Affairs of Japan: https://www.mofa.go.jp/announce/fm_press/2012/7/0706_01.html

(31) Ministry of Foreign Affairs of Japan, https://www.mofa.go.jp/

(٣٢) إبراهيم الشحات لطفي عبد الله، مصدر سبق ذكره، ص ص٥٥٥–٥٦٠.

(٣٣) نورة سعداني، العقوبات الدولية الذكية: الماهية وفعالية التطبيق، مجلة القانون الدولي للدراسات البحثية، الجزائر، جامعة طاهري محمد–بشار، كلية الحقوق والعلوم السياسية، العدد: ١، ٢٠١٩، ص ص٢٠–٢١.

(٣٤) قردوح رضا، مصدر سبق ذكره، ص ص١٦٧–١٧١.

(35) Ministry of Foreign Affairs of Japan: https://www.mofa.go.jp/

(٣٦) نورة سعداني، مصدر سبق ذكره، ص ص٢٠-٢١.

(*) يمكن تعريف البلوك تشين بأنها قاعدة بيانات موزعة تمتاز بالقدرة على إدارة قائمة متزايدة باستمرار من السجلات التي تسمى كتل، وتحتوي كل كتلة على طابع زمني ورابط للكتلة السابقة، أي نحن أمام دفتر حسابات عالمي يستخدم أعلى مستوى تشفير، وعند أجراء المعاملة يتم نشرها عالمياً عبر ملايين أجهزة الكومبيوتر الموجودة على الشبكة، ثم تجمع البيانات في كتل منفصلة كل منها تتصل بالكتلة التي تسبقها ومختومة بختم رقمي لتُشكل سلسلة لا متناهية، إن أراد أحدهم أختراق أحداها عليه ان يخترق جميع الكتل التي تسبقها، ومنه توفر مستوى غير مسبوق من الامان، للمزيد يُنظر: مرزوق آمال، تقنية البلوكتشين وتطبيقاتها الاقتصادية، مجلة الشرق الاوسط للعلوم الانسانية والثقافية، الاردن، المجلد ١، العدد ٥، ٢٠٢١، ص٣٠٥.

(٣٧) عماد رزيك عمر، البيروقراطية الادارية وآليات التدبير السياسي في اليابان، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠٢٠، ص ص١٢٩-١٣٠.

(٣٨)خيري الياس علي ال عيسو، القوة الناعمة في السياسة الدولية: دراسة في الاستراتيجية الصينية الجديدة في ظل المتغيرات العالمية، رسالة ماجستير، نيقوسيا، جامعة الشرق الادنى، ٢٠٢٣، ص ص١٠١-١٠٥.

(٣٩) الحواس كعبوش، سياسة اليابان الخارجية في ضوء النظريات الكبرى للسياسة الخارجية، مجلة المستقبل العربي، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد٥٢٩، ٢٠٢٣، ص ص٧٣-٧٨.

(٤٠) نيللي كمال الامير، السياسة الخارجية اليابانية بين الاستمرارية والتغيير، آفاق استراتيجية، مصر، العدد ٢، ٢٠٢١، ص ص ١٠٣-١٠٧.

(41) Ministry of foreign Affairs of Japan, Japan's Security Policy, Cabinet Decision on Development of Seamless Security Legislation to Ensure Japan's Survival and Protect its people, 2014, https://www.mofa.go.Jp/fp/nsp/page23e-000273.html

(٤٢) قردوح رضا، مصدر سبق ذكره، ص٧٠.

(٤٣) الحواس كعبوش، سياسة اليابان الخارجية من الامبريالية الاقليمية إلى السلام الاستباقي، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والانسانية، الجزائر، المجلد ٨، العدد ١، ٢٠٢٠، ص ص٣٤٧-٣٤٨.

(٤٤) Diplomatic bluebook, Japan, Ministry of foreign affairs, 2024, Op.cit, pp14-17.

(٤٥) Ibid, pp17-18.

قائمة المصادر

المصادر باللغة العربية

أولاً: الكتب

١- عماد رزيك عمر، البيروقراطية الادارية وآليات التدبير السياسي في اليابان، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠٢٠.

٢- ممدوح عبد المنعم، تركيا والبحث عن الذات، مصر، مركز الاهرام للنشر والترجمة والتوزيع، ٢٠١٢.

ثانياً: الرسائل والاطاريح

١- خيري الياس علي ال عيسو، القوة الناعمة في السياسة الدولية: دراسة في الاستراتيجية الصينية الجديدة في ظل المتغيرات العالمية، رسالة ماجستير، نيقوسيا، جامعة الشرق الادنى، ٢٠٢٣.

٢- قردوح رضا، العقوبات الذكية: مدى أعتبارها بديلاً للعقوبات الاقتصادية التقليدية في علاقتها بحقوق الانسان، رسالة ماجستير، الجزائر، جامعة لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ٢٠١١.

ثالثاً: البحوث والدراسات

١- إبراهيم الشحات لطفي عبد الله، مدى فاعلية العقوبات الدولية الذكية في الحقاظ على السلم والامن الدوليين، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، جامعة المنصورة، كلية الحقوق، العدد ٨٥، ٢٠٢٣.

٢- الحواس كعبوش، سياسة اليابان الخارجية في ضوء النظريات الكبرى للسياسة الخارجية، مجلة المستقبل العربي، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد٥٢٩، ٢٠٢٣.

٣- الحواس كعبوش، سياسة اليابان الخارجية من الامبريالية الاقليمية إلى السلام الاستباقي، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والانسانية، الجزائر، المجلد ٨، العدد ١، ٢٠٢٠.

٤- سعد السعيدي وعادي سليمان العبيدي، دور العقوبات الذكية في تحقيق أهداف السياسة الخارجية للولايات المتحدة (دراسة في العقوبات الاقتصادية)، مجلة حمورابي للدراسات، بغداد، العدد ٤٨، ٢٠٢٣.

٥- شبيان نصيرة، العقوبات الذكية: بديل للعقوبات الاقتصادية الدولية، مجلة الاجتهاد القضائي، جامعة عبد الحميد بن باديس- مستغانم (الجزائر)، العدد ١٧، ٢٠١٨.

٦- علاء رزاك فاضل نجار، سياسة الاتحاد الاوروبي تجاه تطورات الملف النووي الايراني ٢٠١٥-٢٠١٩، مجلة مدارات أيرانية، برلين، المجلد ٣، العدد ١٠، ٢٠٢٠.

٧- محمد نور البصراتي، إستراتيجية العقوبات الدولية وإنعكاساتها على سياسات الدول (العراق_ أيران _ روسيا) نموذجاً، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مصر، جامعة بني سويف، المجلد ٢٣، العدد ٣، ٢٠٢٢.

٨- مرزوق آمال، تقنية البلوكتشين وتطبيقاتها الاقتصادية، مجلة الشرق الاوسط للعلوم الانسانية والثقافية، الاردن، المجلد ١، العدد ٥، ٢٠٢١.

٩- مصطفى أحمد، الاثار الاقتصادية والاجتماعية للعقوبات الاقتصادية، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، مصر، العدد ٦٦، ٢٠١٨.

١٠-نورة سعداني، العقوبات الدولية الذكية: الماهية وفعالية التطبيق، مجلة القانون الدولي للدراسات البحثية، الجزائر، جامعة طاهري محمد-بشار، كلية الحقوق والعلوم السياسية، العدد: ١، ٢٠١٩.

١١-نيللي كمال الامير، السياسة الخارجية اليابانية بين الاستمرارية والتغيير، آفاق استراتيجية، مصر، العدد ٢، ٢٠٢١.

English Sources:

First: Books:-

1.Arne Tostensen & Beate Bull, Are Smart Sanctions Feasible?, World Politics, USA, 2002.

2.Daniel W. Drezner, Sanctions Sometimes smart: Targeted Sanctions in theory and practice, international Studies Association, USA, Tufts University, 2011.

3.Diplomatic bluebook, Japan, Ministry of foreign affairs, 2023.

4.Diplomatic bluebook, Japan, Ministry of foreign affairs, 2024.

5.Kazuho Nakajima & Others, Have there been any significant changes or developments impacting your jurisdiction's sanctions regime over the past 12 months?, Sanctions 2024, Fifth edition, The International Comparative Legal Guide, Japan, 2024.

6.Yoko Hirso, Japan-Russia Relations: Toward a peace Treaty and beyond, Japan's Global Diplomacy (View from the next Generations), edited by: Yukitatsumi, Washington, Stimson Center, 2015.

Second: Periodicals:-

1.Baqer Musa Saeed, Smart International Sanctions, International journal of criminal justice Science, UK, 2024.

2.Carmen-Cristina Cîrlig, Time to lift the international sanctions on Syria?, EPRS | European Parliamentary Research Service, European Union , 2025.

3.Tricia Fisher and Daniel White, Implementing UN Sanctions on Democratic People's Republic of Korea, ODUMUNC 2025 Issue Brief, Security Council, USA, Old dominion University, 2025.
4.Sayuri Umeda, Japan: Sanctions on Iran, North Korea, and Syria, the Law Library of Congress, USA, 2013.
5.Sorpong Peou, Why Smart Sanctions Still cause human insecurity, Asian journal of Peace building, Seoul National University, Vol.7, No.2, 2019.
Third: Internet:-
1.Ministry of foreign Affairs of Japan: https://www.mofa.go.jp/announce/fm_press/2012/7/0706_01.html
2.Ministry of Foreign Affairs of Japan, https://www.mofa.go.jp/
3.Ministry of foreign Affairs of Japan, Japan's Security Policy, Cabinet Decision on Development of Seamless Security Legislation to Ensure Japan's Survival and Protect its people, 2014, https://www.mofa.go.Jp/fp/nsp/page23e-000273.html